

## دراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة في اقليم كردستان العراق وقانون فاجنر (Wagner's Law) للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣)

أ.م. د.يونس علي م. شاناز حكيم

### الملخص:

تلجأ الحكومة للانفاق العام من اجل تحقيق اهداف المجتمع واشباع الحاجات العامة. نتيجة لتطور دور الحكومة و ازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فان ظاهرة النفقات العامة تتجه نحو التزايد والتنوع عاما بعد عام . وذلك فأن التنمية الاقتصادية في الوقت الحاضر باهتمام معظم الاقتصادات العالم ومن ضمنها العراق و اقليم كردستان على وجه التحديد بخلق مصادر أخرى للايرادات (غيرنفطية) وتنويعها لتغطية النفقات العامة المتزايدة .  
تكمن أهمية البحث في استخدام الاساليب الاحصائية متقدمة وفق نماذج قياسية معينة لبيان مدى تاثير ظاهرة تزايد النفقات العامة (خصوصا النفقات التشغيلية) لاقتصاد كردستان من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي .

ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث أن اقتصاد الأقليم الكوردستاني يعاني من مشكلة تزايد النفقات العامة و التشغيلية منها نظرا لزيادة حجم الرواتب لاعداد الكبيرة من الموظفين والتي تتجاوز اكثر من مليون موظف، وعلى رغم من ان الزيادات التي حصلت في كل من النفقات العامة وبالتالي النفقات التشغيلية (التي تشكل تقريبا ٧٠% ) من اجمالي النفقات، انها لم تساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات المحلية . اضافة الى ذلك اظهرت التحليل التي تضمنت البحث ان الزيادات التي حصلت في كل من النفقات العامة و بالتالي النفقات التشغيلية التي شهدها الاقتصاد الكوردستاني والذي يرافقه التضخم و انخفاض في قيمة الدينارالعراقي فأن تلك الزيادة هي ظاهرة وليست حقيقية.

اخيراً، عرض عدد من المقترحات من أهمها يجب على حكومة الاقليم الاهتمام بتقليل حصة النفقات التشغيلية من اجمالي النفقات و ترشيدها عن طريق تشجيع الموظفين في القطاع العام على الانتقال الى القطاع الخاص، وكذلك ضرورة العمل على زيادة ايرادات اقليم كردستان و الاهتمام بخلق مصادر أخرى للايرادات (غيرنفطية) من خلال زيادة حصة النفقات الاستثمارية الحقيقية لدعم القطاعات المنتجة مثل القطاعات الزراعية و الصناعية و السياحية .

الكلمات المفتاحية: ظاهرة تزايد النفقات العامة، النفقات التشغيلية، النفقات الاستثمارية، قانون فاجنر، اقليم كردستان - العراق .

## Study the phenomenon of increasing public expenditure in the Kurdistan region of Iraq And the (Wagner's Law) for the period (2003–2013)

### Abstract:

The government resort to the public expenditure to achieve the goals of society and satisfy their needs. As a result of the increase of the government role and its involvement in economic and social life, the phenomenon of public expenditures tends to increase each passing year. Additionally, most economies of the world, including the Kurdistan region it worthwhile to create other sources of revenue (non- oil) to cover the increase overhead of public expenditure.

Furthermore, the importance of current study is applying statistical methods advanced and econometric models to demonstrate the impact of increasing public expenditures (especially current expenditure) in the Kurdistan economy on achieving economic and social equilibriums.

The most important findings of the study is Kurdistan economy suffering of increasing public expenditure and current expenditures ones (Due to increase the size of salaries of the large numbers of staff in excess of more than a million employees), and in spite of the increases that have occurred in each of public expenditures and thus current expenditures (which constitute approximately 70%) of the total expenditure, but will not contribute to meet a large portion of domestic needs. In addition to that, the empirical result shows that the increases

that have occurred in each of the total expenditures and current expenditure in the Kurdistan economy, which is accompanied by inflation and a decline in the value of the Iraqi dinar ,thus those increases in expenditure is virtual and not real.

To conclude, current study presented some important recommendation to decrease the share current expenditures of total expenditure by reducing the number of staff from public sector and transferring to private sector, as well as to the increase revenues for Kurdistan region by creating and diversification other sources of revenue (non – oil ) which is by increasing the share of real investment expenditure to support the productive sectors such agriculture, industrial and tourism

**Key words:** Increasing public expenditures, Current expenditure, Investment expenditure, Wagner's Law, Kurdistan region, Iraq.

لێكۆڵینهوه له دیاردەى زیادبوونی خەرجیە گشتیەکان له هەریمی کوردستان بە پشت بەستن بە (پاسای فاجەر) بۆ ماوهی (۲۰۰۳ – ۲۰۱۳)

پوخته:

حکومت پهنا دهباته بهرخهرجیه گشتیهکان بهمهبهستی بهدییهینانی ئامانجهکانی کۆمه‌لگه و تیرکردنی پیداوپیستی گشتیهکان . دهرئه‌نجامی پیشکەوتنی رۆتی حکومت و زیادبوونی دهستی‌وهردانی حکومت له ژيانی ئابوری و کۆمه‌لایه‌تی ، دیاردەى خەرجیە گشتیەکان سال له دواى سال روویان له‌هه‌لگشان کردوه. له‌کاتی ئیستادا پهره‌پیدانی ئابوری جی ی بایه‌خى سه‌رجه‌م وولاتانی جیهانه وه له‌و نیوه‌نده‌دا عیراق و هەریمی کوردستان، جگه له‌بایه‌خدان به‌ داهاى نه‌وت له‌ هه‌ولێ هه‌مه‌ جو‌رکردنی سه‌رچاوه‌کانی ئابورین به‌مه‌به‌ستی وه‌لامدانه‌وه‌ی زیادبوونی خەرجیە گشتیەکان .

گرنگی ئەم توێژینه‌وه‌یه دهرده‌که‌وێت له‌ به‌کارهینانی ریگا و پێوه‌ره ئاماریه نوێ و پیشکەوتوه‌کان، بۆ به‌دیارخستنی کاریگه‌ری خەرجیە گشتیەکان (به‌تایبه‌ت خه‌رجی به‌کارخستن) له‌ هەریمی کوردستان له‌ به‌دییهینانی هاوسه‌نگی ئابوری و کۆمه‌لایه‌تی .

لهـرنگرتين دهرئهـنجامهـكانى نهـم توپژينهـوهيه ، نابورى ههرپمى كوردستان گپژودهى زيادبوونى خهرجى بهـكارخستنهـ، بهـهوى ههـبوونى فهـرمانبهـرى زياد لهـ پيويست كهـ زياترهـ لهـ (يهـك مليون فهـرمانبهـر) ، ههـربويهـ خهرجى بهـكارخستن نزيكهـى لهـ (٧٠٪) كوى خهرجيهـ گشتيهـكان پيك دهـپيئيت . زيادبوونى خهرجيهـ گشتيهـكان بهـگشتى و خهرجى بهـكارخستن بهـتايبهـت بوتهـ هوكارى دروستبوونى ههـئاوسان و دابهـزى بهـهاى دراوى ناوخويى .

لهـكوئايى، نهـم توپژينهـوهيهـ كومهـليـك پيشنيازي خستوتهـروو لهـرنگرتينيان، پيويستهـ حكومهـتى ههرپمى كوردستان بايهـخ بدات بهـ كهـمكردنهـوهى رپژهـى خهرجى بهـكارخستن ، لهـرپگهـى كهـمكردنهـوهى ژمارهـى فهـرمانبهـرانى كهـرتى گشتى و رهـخساندى ههـلى كار بوپيان لهـ كهـرتى تايبهـت ، هاوكات حكومهـتى ههرپم پيويستهـ لهـهـولدا بيـت بوـ جوـراو جوـركردنى نابورى ههرپمى كوردستان لهـرپگهـى زيادكردنى خهرجى وهـبهـرهـپيانهـوهـ ، كهـسهـرچاوهـى سهـرهـكى يارمهـتيدان و هاندانى سيـكتهر بهـرهـمهـپينهـكانى وهـكو گشتوكال و پيشهـسازى و كهـشتوگوزارهـ .

**ووشه سهـرهـگيهـكان:** دياردهـى خهرجى گشتى ، خهرجى بهـكارخستن ، خهرجى وهـبهـرهـپيان ، ياساى فاجنر، ههرپمى كوردستان- عپراق.

## المقدمة:

يعد رفع المستوى المعاشي لمعظم السكان الغاية الرئيسية لكل مجتمع من المجتمعات على اختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية، وذلك عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد المالية والبشرية المتاحة من اجل اشباع غالبية الاحتياجات لكافة الفئات و لمختلف المجالات الاستهلاكية والاستثمارية. نتيجة تطور دور الدولة و ازدياد درجة تدخلها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فان النفقات العامة تتجه نحو الزيادة والتنوع عاما بعد عام ومن جهة اخرى. وتحظى التنمية الاقتصادية فى الوقت الحاضر باهتمام معظم الاقتصادات العالم ومن ضمنها العراق و اقليم كوردستان على وجه التحديد باتباع سياسة تقشفية فى النفقات العامة ضمن مختلف المجالات من جهة ، والاهتمام بخلق مصادر أخرى للايرادات (غيرنפטية) وتنويعها لدعم النفقات العامة و تقليل العجز فى حجم الموازنة العامة من جهة اخرى . وقد دفعت هذه الظاهرة الاقتصاديين بجمع و

تحليل الاحصاءات من مختلف الدول الى ان جعلوا من هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي .

**مشكلة البحث:** تظهر مشكلة البحث من خلال عدم تخصيص الموارد المالية اللازمة للمجالات المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة او ان ذلك التخصيص لا يكون كفاءة نتيجة للارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار، بالإضافة الى الفجوة الكبيرة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة من جهة و عدم تحقيق التوازن بين الزيادات النسبية في النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية من جهة اخرى. كل ذلك ادى الى الزيادات في النفقات العامة (الاستثمارية و التشغيلية) من اجل تحقيق التقدم الاقتصادي و خلق القيمة المضافة للمجتمع الكوردستاني على وجه الخصوص .

**هدف البحث:** يهدف البحث الى قياس و تحليل ظاهرة النمو المستمر في النفقات العامة في اقليم كوردستان عن طريق تحديد اسباب و اثار تلك الزيادة اعتمادا على قانون فاجنر، بالإضافة الى تحديد و تقييم مستوى النفقات التشغيلية و الاستثمارية في اقليم كوردستان من خلال الاستعانة بالتقارير الرسمية للموازنة السنوية للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٣). وكذلك توفير المعلومات اللازمة للجهات المتخصصة لغرض التخطيط و رسم السياسات المالية الممكنة على المستويات الكلية و الجزئية و الوصول الى بعض المقترحات التي تزيد من دور و فاعلية الإنفاق العام كأداة من ادوات تحقيق التوازن الاقتصادي ورفع مستوى المعيشي للسكان.

**اهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في بيان مدى تاثير ظاهرة زيادة النفقات العامة (خصوصا النفقات التشغيلية) في اقتصاد كوردستان وانعكاسها على تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي وذلك من خلال قيام الدولة بأشباع الحاجات العامة عن طريق توفير الخدمات الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية ... الخ.

**فرضية البحث:** يعتمد البحث الفرضيات الاتية :-

١. إن التغيرات السياسية والاقتصادية في اقليم كوردستان لها تأثيرات سلبية على زيادة ظاهرة النفقات العامة على العموم و النفقات التشغيلية على وجه الخصوص .
٢. ان السياسة الانفاقية لاقليم كوردستان لا تتفق مع مضامين قانون فاجنر.

**منهج البحث:** من أجل تحقيق هدف البحث فقد اعتمد البحث على استخدام المنهج النظري والتطبيقي بالإضافة الى استخدام المنهج التحليلي لبعض التحليلات الخاصة ب (النفقات العامة و تقسيماتها) ضمن قانون (فاجنر) التي تستخدم في تفسير وتحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة .

**نطاق البحث :** فيما يتعلق بنطاق البحث من الناحية المكانية و من الناحية الزمانية بالاتي:-

١. الحدود الزمانية: فقد تم اختيار البيانات الخاصة بالموازنة للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٣) لأغراض التحليل و التقدير و اجراء المقارنات اللازمة.
٢. الحدود المكانية : ومن الناحية المكانية اقليم كردستان العراق .

**هيكلية البحث:** يتألف البحث من اربعة مباحث، يتناول المبحث الاول و الثانى (مفاهيم عامة عن النفقات العامة وتقسيماتها) أما المبحث الثالث فقد تناول أسباب زيادة النفقات العامة و قانون فاجنر كأساس نظري للمفاهيم والمؤشرات المستخدمة في الجانب التطبيقي، أما المبحث الرابع فقد تناول الجانب الميدانى و القياسى للبحث المتمثل ب(دراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة في اقليم كردستان) مستخدمين في ذلك عدة اساليب احصائية المتمثلة بالارقام و الجداول وكذلك الادوات والاختبارات الاقتصادية و القياسية المختلفة الاغراض من أجل التحليل والتقييم و المقارنة.

**المشاكل والصعوبات:** من الطبيعي تواجه بعض الدراسات الخاصة الحساسة منها على وجه التحديد والتي تتعلق بأمن و اسرار الدولة خاصة الجانب الاقتصادي صعوبات عديدة في الحصول على البيانات المنتظمة و المعلومات المطلوبة .

## المبحث الاول

### مفهوم النفقات العامة وعناصرها

تعد النفقات العامة اداة من ادوات السياسة المالية و الشق الثانى لموازنة العامة ومن اجل تحقيق اهداف المجتمع واشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للانفاق العام و الذى يعتبر اداة مهمة من الادوات المالية للدولة. فالانفاق العام يعكس درجة فعالية وتطور الدولة ومدى تأثيرها فى الأنشطة الاقتصادية، فازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة (الوادى واخرون، ٢٠٠٦: ١١٧).

كما تعد النفقات العامة احدى الوسائل المهمة التي تعكس جميع الانشطة العامة خلال سنة و تبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد و سعيا وراء تحقيق اقصى نفع جماعي ممكن، كما ان تطور الدولة و تنوع مجالات تدخلها بقصد اشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العامة تتغير من حيث مفهومها و تقسيماتها والقواعد التي تحكمها ( العلى واخرون، ١٩٨٨: ٨٧) .

### اولا: مفهوم النفقات العامة:

تعد دراسة النفقات العامة محورا اساسيا في المالية العامة نظرا لتطورها السريع في الفكر المالي و السياسية المالية و النفقات العامة باعتبارها احدى وسائل الدولة التي تقوم باستخدامها

بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث انها تعكس انفاق جميع الأنشطة العامة(جمال، ٢٠٠٣: ٩٥).

فقد وردت تعريفات متعددة للنفقات العامة تختلف حسب التشريعات القانونية والسياسية السائدة في الدولة ومن أهم هذه التعريفات هي (العلي واخرون، ١٩٨٨: ٥٧ ; محرزى، ٢٠٠٣: ٦٥ ; حسين، ١٩٩٥: ١١):

\* عبارة عن مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو أي شخص من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة.

\* عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى المؤسسات العامة بقصد اشباع الحاجات العامة.

\* عبارة عن مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة.

### ثانيا : عناصر النفقات العامة:

من خلال التعاريف المذكورة اعلاه للنفقات العامة نستخلص العناصر الثلاث الاتية:

#### ١. النفقة العامة مبلغ من النقود:-

قديمًا كانت الدولة تلجأ كثيرا لاساليب غير نقدية و لكن التطور الاجتماعي و الاقتصادي قلل من استخدامها لتعارضها مع مبادئ العدالة و إخلالها بمبدأ المساواة و لما فيها من اعتداء على حريات الأفراد و حقوقهم، فلم يعد مسموحا بالإنفاق غير النقدي حاليا إلا في حالات استثنائية إذا تعذر على الدولة تماما الحصول على احتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي، كما هو الحال في أوقات الحروب و الأزمات الحادة (العلي، ١٩٨٨: ٩٥) لذا تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يحتاجها من سلع و خدمات ، و يمكن للدولة أيضا أن تمنح مبلغا نقديا محدودا تكملة بعض المزايا العينية كالسكن المجاني أو الإعفاء من الرسوم المدرسية(ذنيبات، ٢٠٠٣ : ٩٥).

#### ٢.النفقة العامة يقوم بها شخص عام:-

يتطلب الامر ان تكون النفقة صادرة عن جهة عامة ، أي ان تكون تلك النفقة خارجة من ذمة شخص عام وقد اعتمد الفكر المالي في هذا الاتجاه معيارين:

#### المعيار الاول: المعيار القانوني :

اعتمد هذا المعيار من قبل اصحاب النظرية التقليدية الذين يعتمدون في تحديد القائم بالانفاق على الطبيعة القانونية . و بناء على ذلك فلا تعد نفقة هيئة ما نفقة عامة الا اذا كانت تلك الهيئة من الشخصيات المعنوية العامة ( الدولة ، المؤسسات العامة ، الهيئات المحلية) . و تستمد هذا النظرية أساس تحليلها من فكرة الدولة الحارسة التي تميز بين اوجه النشاط الخاص و العام و التي تحصر نشاط الدولة العام في اطار ضيق (الاعمال التي تنافي طبيعتها مع تركها لنشاط

الافراد كالأمن و العدل و الادارة)، كما ان الشخصيات العامة تعتمد في تحقيق اهدافها على القوانين و القرارات الادارية و تستهدف من خلال نشاطها تحقيق المصلحة العامة (باهر، ١٩٨٨: ٧٦).

### المعيار الثاني: المعيار الوظيفي :

نظرا لتطور النظرية الاقتصادية بانتقالها من الدولة المحايدة الى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة فقد بدأت انواعا من الانشطة الذي يماثل في طبيعة النشاط الخاص للافراد كأعمال الانتاج و التوزيع، و اصبح المعيار القانوني غير كاف لتحديد مفهوم النفقة العامة بالاعتماد على الطبيعة القانونية للقائم بالانفاق ، نظرا لانهايار الاساس الذي بني عليه و المعتمد أصلا على اختلاف طبيعة نشاط الدولة عن نشاط الافراد وقد دفع ذلك المفكرين الماليين الى البحث عن معيار جديد لتحديد صفة هذه النفقة الذي يعتمد على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها النفقات لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها و تأسيسا على ذلك تعد نفقة عامة مادام تدفعها الدولة بصفتها السيادية(الخطيب و اخرون، ٢٠٠٧: ٥٧) .

### ٣. الغرض منها تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام:-

النفقة العامة تهدف تحقيق نفع عام و تلعب العوامل والاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في هذا المجال دوراً رئيساً. حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاساً لكل من طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي السائد ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع . لذلك يختلف امر تحديد الحاجات العامة وما يحققه إشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة، و ان الحاجات العامة يتطلب إشباعها من جهود المجتمع بأسره و ذلك اما لعدم امكانية تجزئة مثل هذه الخدمات (كالدفاع) واما نتيجة لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها رغم امكانية تجزئتها (كالتعليم والصحة)، الأمر الذي يتطلب من الدولة إشباعها لما ينطوي عليه من نفع عام ، ولا تعتبر النفقة العامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد (طاقة و اخرون ، ٢٠١٠: ٥٧).



## المبحث الثاني

### انواع النفقات العامة و تقسيماتها

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية لنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند الى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد. بحيث يمكن تقسيم النفقات من وجهات نظر مختلفة لاقسام متنوعة. فيمكن تقسيمها من حيث (طبيعتها ، دوريتها ، اغراضها) وكالاتي:

#### أولاً: التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة :

هذه النفقات يمكن أن توصف بالنفقات العامة التي تعتمد على أداء الدولة للخدمات العامة أو النفقات العامة على توفير البنية التحتية اللازمة للقيام بالنشاطات الاقتصادية، كما يمكن تقسيم هذه النفقات الى (خلف، ٢٠٠٨: ١٢٨):

#### ١. النفقات الحقيقية :

كما هو المعلوم تقسم النفقات الحقيقية الى جزئين رئيسيين ، الاول :النفقات الجارية هي التي تصرف في مستلزمات سير الإدارة الحكومية و استمرارها، وغايتها الحصول على سلع و خدمات ضرورية لتسيير المصالح العامة ، لذلك يزداد حجم هذه النفقات مع اتساع و وظائف الدولة. اما الجزء الثاني من النفقات العامة هي النفقات الاستثمارية و التي تستهدف تحقيق زيادة في الموجودات الثابتة للمجتمع (خلف، ٢٠٠٨: ١٢٨).

#### ٢. النفقات التحويلية :

النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا تؤدي الى زيادة حقيقية في الانتاج القومي بشكل مباشر ولكنها تؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع و فئات، ومثال ذلك التأمينات و الاعانات الاجتماعية . اذ تستهدف الدولة من ممارستها لهذا النوع من النفقات زيادة القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد أو تلك الفئات . وتمارس هذه النفقات تأثيرها غير المباشر على الانتاج القومي من خلال ماحدثه من تغيير في توزيع الدخل القومي (خلف، ٢٠٠٨: ١٢٨).

وفي ضوء ماسبق أن النفقات الحقيقية لها آثارا مباشرة على الانتاج القومي تتمثل في تنمية هذا الانتاج ،اما النفقات التحويلية تنتج آثارا مباشرة على توزيع الدخل القومي فتعيد توزيعه دون أن تعمل على زيادته ، أى أن هذه النفقات يقتصر عملها على تحويل جزء من القوة الشرائية التي يملكها الاغنياء الى الفقراء دون أن تضيف شيئا الى اجمالي الدخل القومي (خلف، ٢٠٠٨: ١٢٨).

اضافة الى ماتقدم فيمكن أن تقسيم النفقات التحويلية إلى (عبدالمجيد ، ١٩٩٦: ٦٦):

**أ: النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي تستهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال رفع مستوى المعاشي لبعض او جميع أفراد المجتمع و فئات مثل اعانة البطالة و التأمينات الاجتماعية التي تمنحها الدولة في حالات العجز و الشيخوخة و المرض ، والدعم الذي تقدمه بعض المنشآت كوسيلة لخفض أسعار بعض منتجاتها من السلع الاساسية اللازمة لحياة الناس .

**ب: النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي تلك التي تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي مثل ماتقدمها الدولة من اعانات لبعض المنشآت الانتاجية لتكفل الاستمرار في الانتاج او ما تقدمه الدولة من اعانات بهدف تحقيق استقرار الاسعار لمنتجاتي السلع الزراعية بسبب أهميتهما للاقتصاد القومي.

**ج: النفقات التحويلية المالية :** وهي تلك النفقات التي تتعلق بالنشاط المالي للدولة، و غالبا ما تتعلق غالبا بفوائد و استهلاك الدين العام . حسب الفكر التقليدي الفوائد التي تدفع على القروض العام غير الانتاجية - الاستهلاكية - نفقات تحويلية حيث لا تمارس آثار مباشرة على الانتاج القومي . أما الفوائد التي تدفع على القروض - أى التي تستخدم في تمويل الاستثمار العام - فهي نفقات حقيقية تولد آثار مباشرة على هذا الانتاج.

### ثانياً: التقسيم الدوري للنفقات العامة :

تقسم النفقات من حيث تكرارها الدورى ومدى انتظامها الى نوعين وهما:

١. **النفقات العادية:** النفقات العادية تلك التي تتصف بالدورية والانتظام كمرتبات الموظفين و فوائد الدين العام ولا يعني تكرارها ثبات مقدارها بل تتغير بالزيادة أو النقصان من موازنة لا خرى ومن سنة لآخرى وفقا لتغيرات الاقتصادية و السياسية الداخلية و الخارجية (ذنيبات، ٢٠٠٣: ٧٠).

٢. **النفقات غير العادية :** النفقات غير العادية فهي النفقات التي لا تتسم بالانتظام أي لا تتجدد كل سنة كنفقات الحروب و الكوارث الطبيعية، ولكن قيام الحروب و حدوث الزلازل يؤدي إلى المزيد من الانفاق للأموال العامة .

والجدير بالذكر ان النفقات العادية يتم تمويلها من الإيرادات العادية (الدومين و الضرائب) و النفقات غير العادية يتم تمويلها من الإيرادات غير العادية (القروض العامة و الاصدار النقدي الجديد ) ، لكن في الواقع العلمي و العملي ان هذا التقسيم غير ملائم مع المفهوم الحديث للمالية العامة ، فالنفقات التي ينظر اليها كونها غير عادية أصبحت من النفقات المهمة و التي تتكرر سنويا ، كما ان التكرار السنوي لم يعد امرا هاما و خاصة بعد ان أصبحت الخطط الاقتصادية توضع لعدة سنوات (طاقة واخرون ، ٢٠٠٧ : ٦٥).

### ثالثاً: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

تقسم النفقات حسب الوظائف التي تؤديها الدولة الى نفقات ادارية،اجتماعية واقتصادية وكما يلي :

١. **النفقات الإدارية :** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها ، وتشمل نفقات الإدارة العامة و الدفاع و الأمن و التمثيل الدبلوماسي و القنصلي .
٢. **النفقات الاجتماعية :** وهي النفقات المتعلقة بالأهداف الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في اشباع الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد ، و ذلك من أجل تحقيق قدر من الثقافة و التعليم و الصحة للأفراد و تحقيق قدر آخر من التضامن الاجتماعي فيما بين افراد المجتمع المذكور .
٣. **النفقات الاقتصادية :** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدماتها تحقيقاً لأهداف اقتصادية ، والاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالنقل و المواصلات و محطات توليد الطاقة...إلخ، و يلاحظ على هذا النوع من النفقات أنه يحتل مكاناً أكثر أهمية في الدول النامية بسبب حاجاتها إلى مشاريع البنية التحتية لإنجاز تنميتها الاقتصادية.

### رابعاً : تقسيم النفقات العامة من حيث السلط القائمة بها :

يعتمد تقسيم النفقات العامة من نطاق سريان النفقة العامة و مدى استفادة أفراد المجتمع كافة أو سكان إقليم معين داخل الدولة. وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات الوطنية و النفقات المحلية .

١. **النفقات المحلية :** هي التي تقوم بها الولايات و مجالس الحكم المحلي ، كمجالس المحافظات ، المدن ، القرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات .
  ٢. **النفقات الوطنية :** هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها جميع أفراد المجتمع في حدود الدولة المعينة بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه مثل نفقات الدفاع و غير ذلك من النشاطات المركزية للدولة .
- ويتسم مثل هذا النوع من التقسيم بأهمية خاصة في البلدان ذات المساحات الشاسعة التي تهتم بالتطبيق المركزي لإعطاء سكان كل إقليم الفرصة لإدارة شؤونهم المحلية بالطريقة التي يريدونها مناسبة دون تدخل مباشر من السلطات المركزية ، و كلما توسعت الدولة في الموضوع اللامركزية كلما ازدادت نسبة النفقات المحلية بالنسبة لنفقات الدولة العامة و من ثم ازدادت أهميتها و تأثيرها على الإقتصاد الوطني ( حشيش، ١٩٩٢: ٦٦ )

### المبحث الثالث

#### اسباب ازدياد النفقات العامة و اختيار قانون فاجنر

اهتم العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاجنر (Wagner) بدراسة التطور المالي و النفقات العامة على وجه التحديد في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر (١٨٩٢) ، وكذلك كشفه على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الناتج الوطني، و اعتبر أن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق او النسبي بفعل التطور المتحقق في المجتمع وسماه ب ( قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي)، و رأى فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدل زيادة السكان، ويفسر تلك الزيادة بنمو وتطور التزامات الدولة مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك. بالرجوع إلى البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية تظهر بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها.

فقد قام الاقتصادي الألماني ادولف فاجنر بتحديد حجم النفقات بواسطة (Wagner's Law) والذي يستند على علاقة موجبة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، وقد ادت طبيعة هذا القانون الى تطوير خمسة نماذج المختلفة وهي على نحو الاتي (Bird, 1971:2):

Model 1 :  $G=F(Y)$  (Peacock- Wiseman 1969)

Model 2:  $G=F(Y/N)$  (Gofman 1968)

Model 3:  $G/N=F(Y/N)$  (Gupta 1967, Michas 1975)

Model 4:  $G/GDP=F(Y/N)$  (Musgrave 1969)

Model 5:  $G/GDP=F(Y)$  (Modified p-w, 1967)

حيث ان :

G : تمثل الانفاق الحكومي

Y: اجمالي ناتج

N : عدد السكان

GNP : الناتج المحلي الاجمالي

G/N : حصة الفرد من الانفاق الحكومي

Y/N : حصة الفرد من اجمالي الناتج

G/GDP : نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي

وفقا لقانون فاجنر، فإن هناك ثلاثة أسباب الرئيسية تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط

الاقتصادي (الحمش، ٢٠٠٨ : ٤):

\* عامل التصنيع والتحديث، ويستوجب قيام السلطة العامة بهذه الأعمال و يستدعي ذلك زيادة الإنفاق العام على المجالات التي تضمن فرض العقود والاتفاقات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون.

\* أن النمو في الدخل الحقيقي يؤدي إلى التوسع النسبي في الإنفاق الثقافي والتعليمي و الرفاهي .  
\* أن التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة في التقانة عاملان يتطلبان ان تخصص الحكومة حجم كافي من الانفاق، وذلك من أجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي و توفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص .

كما اوضح فاجنر ان الامر لا يقتصر على زيادة مطلقة فى حجم النفقات العامة بل تنطوى هذه الزيادة على ارتفاع طردى فى نسبة النفقات العامة الى الدخل القومى نتيجته تعدد الحاجات العامة التى على الدول تحملها (الوادى و اخرون ، ٢٠٠٦ : ١٢٤).

#### اولا: انواع الزيادات في النفقات العامة :

إن ظاهره اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة و بامختلف الدول و ذلك نتيجة تطور دور الدولة و زيادة درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و قد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا لهذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أنه قد ازداد حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ و سريع بعد الحرب العالمية الثانية، وتجدر الإشارة إلى أن حجم الدخل الوطني هو الآخر قد زاد في مختلف الدول، إلا أن نسبة الزيادة في الإنفاق العام تجاوزت بكثير نسبة الزيادة في الدخل الوطني نتيجة التحولات الاقتصادية و تعدد الحاجات العامة التي على الدول تحملها (عواضة، ١٩٧٨: ٩٨).

وبالاستناد الى اراء و تفسيرات فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كما ونوعا مع اتساع دائرة تدخل الدولة، و في هذا الاطار فان زيادة النفقات العامة لها بعدين، البعد الحقيقي و الظاهري وكالاتي:-

١. الزيادة الحقيقية: يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وتأتي هذه الزيادة في حجم النفقات نتيجة توسع في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة بسبب ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية ترجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية و سياسية و إدارية و مالية التي تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول (حشيش، ١٩٩٢: ١٠٠).

**٢. الزيادة الظاهرية:** يقصد بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة رقمية في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة. أي دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية و لا تقلبها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها و مشروعاتها العامة (الوادي واخرون، ٢٠٠٠: ١٠٠).

إلا إنه لا يكفي أن التميز بين الزيادة الحقيقية و الزيادة الظاهرية، بل من الضروري التميز بين الزيادة الحقيقية المطلقة و الزيادة الحقيقية النسبية (الوادي واخرون، ٢٠٠٠: ٩٨):

**أ: الزيادة الحقيقية المطلقة:** تعني أن حجم النفقات العامة تزداد من عام إلى آخر، حيث تشير الأرقام في بعض الموازنات في بعض الدول دلت و بشكل واضح على هذه الزيادة الحقيقية المطلقة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازدادت النفقات العامة بصورة مطلقة بمقدار (٤٠٠) ضعف خلال الثمانين عاما الماضية.

**ب: الزيادة الحقيقية النسبية:** تعني نسبة الزيادة النسبية إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الأقتصاد، وأهم هذه المتغيرات هو الناتج او الدخل الوطني الإجمالي ، فلو حظ أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني تزايد باستمرار ، تقول على سبيل المثال بخصوص الولايات المتحدة، بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج الكلي ما بين (٧-٣٢%) خلال فترة الثمانين عاما الماضية.

## ثانيا: اسباب التزايد الحقيقي والظاهري للنفقات العامة:

### ١. اسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات أو زيادة متوسط نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة و تشير الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بمايلي:

### أ: الأسباب الاقتصادية:

إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة هي النمو الاقتصادي و زيادة الدخل الوطني والتوسع في المشاريع العامة و محاولات علاج التقلبات التي تطرأ على الكساد والركود النشاط الاقتصادي، و ان محاربة الكساد وآثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل و ذلك في حدود الطاقة الإنتاجية للأقتصاد الوطني، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية (حشيش ، ١٩٧٨ : ١٠٠).

### ب: الأسباب الاجتماعية:

وأهم أسباب الزيادة في الإنفاق العام تعود إلى نمو الوعي الاجتماعي، فأصبح الأفراد يطالبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة كالمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع و تقليص الفوارق الطبقية، و تأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة و تعويض إصابات العمل ، و يمكن إرجاء رد فعل الحكومات في زيادة النفقات الاجتماعية نتيجة للضغوطات المنظمات الحقوقية الاقليمية و الدولية و النقابات العمالية .وايضا هناك اسباب اخرى لزيادة الانفاق العام هي زيادة عدد السكان التي يتطلب زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع (خلف، ٢٠٠٨: ٩٢ ; حشيش، ١٩٧٨: ١٠١).

### ج: الأسباب الإدارية:

أدى التوسع في وظائف ومهام الدولة الى اتساع جهازها الإداري و زيادة عدد العاملين فيها من العمال و الموظفين ، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز ، و مما لاشك فيه أن هذا التوسع يؤدي الى زيادة النفقات العامة (وهو ما يطلق عليه قانون باركنسون) سواء كان على شكل رواتب وأجور أو كان منها ثمناً لمشتريات الحكومة . و من العوامل الادارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة سوء التنظيم الاداري و ازدياد عدد العاملين و هي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول المتخلفة و يزيد الأمر سوء انخفاض انتاجية العمل و كفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول. و هي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الحقيقية(شامية واخرون، ١٩٩٧: ٨٧).

### د: الاسباب السياسية:

أدت التطورات السياسية و تطبيق المبادئ الديمقراطية الى زيادة حجم النفقات الحكومية ، و ان هذا العمل له ابعاد عديدة و متنوعة لكن من اجل التوضيح و التبسيط نقسم هذا العامل الى قسمين رئيسيين هما (الوادى واخرون، ٢٠٠٠: ١٠٢-١٠٣):

**\* الأسباب السياسية الداخلية :** ترتب على تطور الفكر السياسي و انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية زيادة النفقات العامة لأنه ترتب عن هذا التطور اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل وفي الوقت نفسه قيام الحكومة بالكثير من الخدمات الضرورية لها مثل : التعليم و الصحة و غيرها. ويمكن توضيح ذلك من خلال " توسع الحزب الحاكم من المشروعات الاجتماعية قصد منها إرضاء الناخبين و الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره و ينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة" .

**\* الأسباب السياسية الخارجية:** إن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي بسبب كثرة عدد الدول المستقلة و زيادة عدد البعثات الدبلوماسية و أهميتها في العصر الحديث ، إلى جانب ظهور

منظمات دولية متخصصة و غير متخصصة و منظمات إقليمية متعددة قد أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذا المرفق الحيوي. ويمكن توضيح تلك الاسباب من خلال " توسع الدول في تقديم الإعانات والمساعدات للدول المحتاجة من أجل تدعيم العلاقات الدولية ،فكثيرا من الدول المتقدمة تستخدم المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، مما زاد في حجم الإنفاق العام لمثل هذه البلدان" .

#### هـ: الأسباب المالية:

تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض و تضاعف القيود .إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسهم في زيادة الإنفاق الحكومي و خاصة على الشؤون الحربية، و هذا فضلا عما يترتب عليها من خدمة الدين و دفع لأقساطه و فوائده و بذلك تزداد النفقات العامة (الوادي واخرون، ٢٠٠٦: ١٢٧).

#### و: الأسباب القانونية:

أن تطور المبادئ القانونية و مسؤولية الدولة أمام القضاء نتيجة لما يلحق الأفراد ما أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها سواء أكان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال أو نتيجة القيام بمشروع مثل إنشاء جسر تسبب في تصدع جدران الدور القريبة من قواعده الجانبية ، فعلى الدولة تعويض أصحابها بما يناسب القيمة وقت الاستملاك وغالبا ما تكون الدولة عادلة في التقدير لتشجيع أصحاب هذه الأراضي والدور على الانتقال إلى أماكن جديدة وإنشاء دور حديثة لهم، إضافة إلى بعض التعويضات التي تغريهم بالانتقال إلى هذه الدور كل ذلك يساهم في زيادة النفقات العامة (عتلم، ١٩٩٨: ٨٢).

#### ز: الاسباب الدفاعية و العسكرية:

وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر، إن لم تكن أهمها (في وقتنا الحاضر) بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها و ما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري للدولة، و لا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط ، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في فترات السلم ، و هو ما تؤكد الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم ، و تتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة و مركزها السياسي والاقتصادي في الصراع الدولي ، و يمكن التأكد من ظاهرة التزايد المستمر في النفقات الحربية إلى حجم الإنفاق العام و ذلك بالرجوع إلى تطور هذه النفقات في الميزانيات العامة لبعض الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية) و لبعض الدول النامية مثل (المملكة العربية السعودية). و من جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات و معاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين و أسر الشهداء بالإضافة إلى نفقات



إعادة البناء و تعمیر ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني إلى جانب دفع أقساط و فوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية (حشيش، ١٩٩٢: ١٠٢؛ عتلم، ١٩٩٨: ٨٢).

## ٢. اسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة:

ان الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة هي التي لا يترتب عليها أية زيادة في الخدمات العامة التي يلبي الاحتياجات العامة ودون أن تتحقق زيادة في المنافع العامة. أن الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة تتسع و تتنوع بدرجة كبيرة وبالذات في الدول النامية نتيجة لأوضاع و الظروف التي تعيشها هذه الدول ، ومن بين أهم أسباب هذه الزيادة (خلف، ٢٠٠٨: ١٠٦) ما يلي:-

### \* انخفاض قيمة النقود:

يقصد بانخفاض قيمة النقود (التضخم المالي) هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يجب أن يدفع عدد اكبر من الوحدات النقدية من اجل الحصول على نفس السلعة أو الخدمة التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق . ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرة في جزء منها وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض وهذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة قد تعزى إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي وزعتها هذه النفقات. مما يستدعي أن تدفع الحكومة مبالغ اكبر من أجل المحافظة على الكمية نفسها من السلع و الخدمات العامة التي تقدمها (الجنابي، ٢٠١٠: ١٠٣) للأفراد.

### \* زيادة مساحة اقليم او الدولة:

فاتساع أقاليم الدولة له الدور الكبير في زيادة النفقات في موازنة الدولة ظاهرياً\*. ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من النفقات العامة و بالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة (الوادي واخرون، ٢٠٠٧: ١٢٣).

\* للمزيد من التفاصيل انظر الى (محمد طاقة، ٢٠٠٧: ١٤٣):

زيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما لاتعد بمجموعها زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة رغم زيادة حجم الأنفاق.

## المبحث الرابع

### دراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة في اقليم كردستان - العراق

اولاً: واقع الموازنة العامة للاقليم كردستان للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٣):

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات السياسة المالية التي تجمع بين النفقات العامة والإيرادات العامة والتي تهدف الى تحقيق معدل النمو المطلوب وزيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة الاستثمارات والتشغيل فضلاً عن تخفيف مشكلة البطالة في ظل توازنات مالية مستقرة مساندة لتوجهات النمو المستدام. وهي من أهم الخطط المالية التي يمول عن طريقها الانفاق العام للدولة بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، لما لموازنة الدولة من أهمية إقتصادية كبيرة لجميع بلدان العالم متقدمة كانت أو نامية أو رأسمالية أم كانت إشتراكية (خوشناو، ٢٠١٢: ١١).

تقوم الادارة العامة للموازنة بوزارة المالية باعداد مقترحاتها وتوصياتها بشأن مشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة. ويتم تقويم ودراسة هذه المقترحات والتوصيات من قبل لجان فنية وفقاً للظروف الاقتصادية الجارية والمتوقعة والتطورات المحتملة التي يمكن ان تؤثر على الإيرادات والنفقات للسنة القادمة مثل التعديلات التي قد تطرأ على هيكل الضرائب والاجور و البنود التي قد تتطلب نفقات كبيرة غير عادية مثل تسديد القروض طويلة الاجل وغيرها.

- ومن التوجيهات الذي يجب تعتمد عليها الموازنة كأساس العمل (حيدر واخرون، ٢٠١٤: ٣٠) هي:-
١. تقليل او خفض العجز في الموازنة .
  ٢. ضبط وترشيد الانفاق العام .
  ٣. تخفيض اثار التضخم .
  ٤. تشجيع الصناعات المحلية.
  ٥. تنمية موارد الدولة الذاتية.
  ٦. تحديد انواع البرامج والخدمات ذات الاولوية .
  ٧. تكوين البنية الاساسية للهيكل الاقتصادي .
  ٨. زيادة الرفاه الافراد المجتمع ككل .

اما فيما يتعلق بموازنة اقليم كردستان ، لابد ان نشير الى الاركان الرئيسة في الموازنة الا وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة ومقدار العجز فيهما وكما هو مبين في الجدول رقم(١):

جدول رقم (١)

يبين واقع الموازنة العامة في اقليم كردستان (الايادات والنفقات ) للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

السنوات	الايادات (مليون دولار)	النفقات (مليون دولار)	مقدار الفائض والعجز
٢٠٠٧	٤٩٠٤	٦٤٣٣	-١٥٢٩
٢٠٠٨	٥٣٩٤	7821	-2427
٢٠٠٩	٧٢٦٠	٧٢٦٠	.
٢٠١٠	٢٨٦	٩٣٧١	-٩٠٨٥
٢٠١١	١٠١٥٣	١١٤٣٥	-١٢٨٢
٢٠١٢	١٠٨٢١	١٢٤٩٧	-١٦٧٦
٢٠١٣	١٢٥٠٧	١٣٨٨٨	-١٣٨١

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على:

- \* بيانات الموازنات العامة للاقليم كردستان من الموقع الرسمي الالكتروني للبرلمان .
- \* بيانات وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كردستان/مديرية المالية العامة /شعبة الميلاكات،وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كردستان/[www.mof-krq.org](http://www.mof-krq.org)

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ ان العجز بدأت بتزايد في السنوات الاخيرة، حيث ان نسبة العجز ارتفعت من (2427) مليون دولار في سنة ٢٠٠٨ الى (٩٠٨٥) مليون دولار في سنة ٢٠١٠ وكذلك تذبذبت هذه العجز في السنوات الثلاثة الاخيرة ، ويعود سبب هذا العجز الى انخفاض حجم الايرادات العامة وفي الوقت نفسه ازدياد مطرد في حجم النفقات العامة. ويعود سبب الانخفاض النسبي في حجم الايرادات الى انخفاض السعر العالمي للنفط مما ادى الى انخفاض واردات النفط العراقي و بالتالي انخفاض حصة الاقليم من تلك الواردات هذا من جهة، و من جهة اخرى تزايد حجم النفقات في اقليم كردستان بسبب كبر حجم تعويضات الموظفين والذي تتجاوز عددهم اكثر من مليون موظف.

اضافة الى ماتقدم فان عدم تنفيذ الوزارات لخططها و ضعف الرقابة على الموازنة ادى الى ظهور عجز مستمر في الموازنة العامة، لذا اضطرت حكومة الاقليم لتغطية جزء من هذه العجز من خلال اللجوء الى الاقتراض من المصادر الداخلية و الخارجية بفوائد عالية وهذا يحمل الدولة اعباء اضافية في حين لو أن الحكومة حاولت ترشيد الانفاق و حاولت ابتعاد عن الاستهلاك التبذيري لأدنى ادى ذلك الى رفع مستوى الاستثمار الحقيقي وبالتالي معالجة العجز في الموازنة المذكورة مستقبلا .

مما تجدر الاشارة اليه ايضا ان حكومة الاقليم تعتمد على جميع ايراداتها من الواردات النفطية وبشكل رئيسي. و هذه يعني ان حجم الايرادات الاقليم تتسم باحادية الجانب والتي

تخضع للظروف و التقلبات التي تحدث في الاسواق الدولية، ومن اجل توضيح اكثر نستعين بالجدول رقم (٢) التي يمثل مصادر ايرادات اقليم كردستان للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٧):

جدول رقم (٢)

يبين نسبة الايرادات النفطية وغير النفطية في حجم الايرادات العامة للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٧)

السنوات	الايرادات النفطية %	الايرادات غير النفطية %
٢٠٠٧	٩٧.٧٠	٢.٣٠
٢٠٠٨	٩٧.٦٦	٢.٣٤
٢٠٠٩	٩٥.٤٨	٤.٥٢
٢٠١٠	٩٦.٩٦	٣.٠٤
٢٠١١	٩٦.٤٢	٣.٥٨
٢٠١٢	٩٤.٤٧	٥.٥٣
٢٠١٣	٩٥.٧٣	٤.٢٧

المصدر: حيدر واخرون، دراسة حول الاصلاح في الموازنة العامة للاقليم ، مطبعة بيناي، ٢٠١٤، ص٤٧.

نلاحظ من الجدول رقم (٢) ليس هناك تغيرات جذرية في هيكلية ايرادات اقليم كردستان خلال المدة (٢٠١٣-٢٠٠٧) حيث تتراوح مساهمة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات بين (٩٥% - ٩٨%)، و يلاحظ ايضا بأن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من (٩٥%) من مصادر تمويل الموازنة وبما أن هذه الإيرادات غير مستقرة ومتأثرة بعدة عوامل منها تقلبات اسعار نفط عالميا إضافة إلى تدهور الوضع الامنى و ازدياد عمليات التخريب والتهريب مما يخفض حجم الصادرات النفطية للعراق و اقليم كردستان، لذلك فإن الموازنة العامة كأداة تخطيطية تفقد أهميتها ويتعذر تقديرها والتنبؤ بها في ظل الظروف الحالية سواء المحلية أو العالمية.

ثانيا: اتجاهات النمو في النفقات العامة للاقليم كردستان للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٧):

تشكل النفقات العامة المحور الاساسي للموازنة العامة لكل الحكومات دون تمييز بينهما، و ان حكومة الاقليم لا يخرج عنها، لذلك سيتم تقسيم النفقات العامة بأقليم كردستان في هذا الجزء الى قسمين رئيسيين وهما (النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية) . و تعد وزارة التخطيط لحكومة الاقليم هي الجهة المسؤولة عن تحديد او تخصيص تلك النفقات حسب الوزارات و الدوائر، ولكن عملية الاشراف و صرف المبالغ و العمليات المحاسبية المتعلقة بالموازنة من اختصاصات وزارة المالية و الاقتصاد لحكومة اقليم كردستان.

ومما تجدر الإشارة اليه انه خلال السنوات السبع الماضية استمر حجم النفقات العامة في اقليم كردستان بالأزدياد من اجل دفع رواتب الموظفين التي تمثل تقريبا ربع سكان الاقليم و لتغطية التزامات تنفيذ مشاريع التنمية وإعادة الاعمار على مستوى الانشطة و القطاعات كافة و كما هو موضح فى الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

يبين اجمالى النفقات العامة (النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية) فى اقليم كردستان للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٧)

السنوات	النفقات الاستثمارية(مليون دولار)	النفقات التشغيلية(مليون دولار)	النفقات الاجمالية(مليون دولار)
٢٠٠٧	١٨٤٧	٤٥٥٩	٦٤٣٣
٢٠٠٨	٢٧٧٧	٥٠٤٤	٧٨٢١
٢٠٠٩	١٨٨٨	٤٩٠٥	٧٢٦٠
٢٠١٠	٢٩٠٥	٥٤٦٦	٩٣٧١
٢٠١١	٣١٥٧	٨٢٧٨	١١٤٣٥
٢٠١٢	٣٦٨٩	٨٨٠٨	١٢٤٩٧
٢٠١٣	٤٣٧٢	٩٥١٦	١٣٨٨٨
المجموع الكلي	٢٠٦٦٢	٤٦٥٧٣	٦٨٧٠٥

المصدر:

- \* الموقع الرسمي للوزارة المالية و الاقتصاد/حكومة اقليم [www.mof-krq.org](http://www.mof-krq.org)
- \* الموقع الرسمي للوزارة التخطيط /حكومة اقليم [www.mop.krq.org](http://www.mop.krq.org)

فمن خلال الجدول المذكور اعلاه يتضح اجمالى النفقات العامة فى اقليم كردستان للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٣) حيث ارتفعت النفقات العامة من ( ٦٤٣٣ ) مليون دولار فى سنة ٢٠٠٧ الى ( ١٣٨٨٨ ) مليون دولار فى سنة (٢٠١٣ )، حيث نلاحظ من خلال الجدول اعلاه بأن النفقات العامة تزداد باستمرار عدا سنة (٢٠٠٩) التى شهدت تراجعا ملحوظا فى حجم النفقات العامة ويعود السبب فى ذلك الى انخفاض السعر العالمى للنفط مما ادى الى انخفاض واردات النفط العراقى ومن ثم انخفاض حصة الاقليم من تلك الواردات، وبعد ذلك بدأت النفقات بالارتفاع مرة اخرى بعد عاد السعر العالمى للنفط الى مستواه السابق بالإضافة الى زيادة حجم تصدير النفط الى الخارج وبيعها فى الاسواق العالمية بصورة سريعة.

وكما ذكرنا سابقا ان النفقات العامة تنقسم الى قسمين هما ( النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية ) و كذلك ان النفقات التشغيلية تشكل الجزء الاكبر من النفقات العامة كما هو موضح في الشكل رقم (٤):

جدول رقم (٤)

يبين نسبة النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠١٣)

النفقات الاستثمارية(%)	النفقات التشغيلية(%)	السنوات
٢٩.١٠	٧٠.٩٠	٢٠٠٧
٣٥.٥٠	٦٤.٥٠	٢٠٠٨
٢٦.٠١	٧٣.٩٩	٢٠٠٩
٣١.٠٠	٦٩.٠٠	٢٠١٠
٣١.٩٠	٦٨.١٠	٢٠١١
٢٩.٥٢	٧٠.٤٨	٢٠١٢
٣١.٤٨	٦٨.٥٢	٢٠١٣
٣٠.٦٥	٦٩.٣٥	متوسط الاجمالي

المصدر: حيدر واخرون، دراسة حول الاصلاح في الموازنة العامة للاقليم، مطبعة بيناي، ٢٠١٤، ص٥٥.

من خلال الجدول المذكور يتضح لنا بان متوسط النفقات التشغيلية تشكل (٦٩.٣٥ %) ، بينما النفقات الاستثمارية تشكل فقط (٣٠.٦٥%) من اجمالي النفقات العامة طوال مدة الدراسة (٢٠٠٧ - ٢٠١٣ )، لذا نجد ان نسبة النفقات التشغيلية اكبر بكثير من النفقات الاستثمارية والتي ترجع الى تعويضات الموظفين التي تشكل اكثر من (٦٠%) من تلك النفقات، وكبر حجم تعويضات الموظفين يعود الى الاعداد الكبيرة من الموظفين والتي تتجاوز اكثر من مليون موظف، لذلك على حكومة الاقليم ايجاد الحلول المناسبة لزيادة حجم و نسبة النفقات الاستثمارية و بالمقابل تخفيض مستوى النفقات التشغيلية عن طريق خلق فرص عمل خارج القطاع العام.

ثالثا: تقدير النماذج القياسية واختيار أفضل نموذج :

بعد استعراض حجم النفقات العامة لأقليم كردستان لاحظنا ان هناك تذبذبا واضحا في حجم و نسب النفقات العامة من سنة لأخرى. ويضاف الى ذلك فان الدراسة كشفت عن ان وجود فجوة كبيرة بين النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية الا ان هناك حقيقة مهمة وهي ان الزيادات التي حصلت في كل من النفقات العامة وبالتالي النفقات التشغيلية التي شهدها الاقتصاد الكوردستاني والذي يرافقه التضخم و انخفاض في قيمة الدينار هذا يعني ان تلك الزيادات هي ظاهرية وليست حقيقية، و من اجل تثبيت هذه الحقيقة نستعين ببعض الاختبارات و الاحصائيات على نحو الاتي:

## 1. اختبار ثبات و الاستقرار: Stationary test

الثابت هو افتراض حول المتغيرات في نموذج الانحدار الكلاسيكية. النموذج الكلاسيكي يفترض أن التباين في السلاسل الزمنية يجب أن تميل نحو الثبات . وتتبين هذه الحقيقة من خلال النظر الى الجدول (5) .

جدول رقم (٥)

يبين نتائج اختبار ثبات و الاستقرار للنموذج الميزانية العامة للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٧)

(DF,ADF,PP and KPSS at Level)								
Variables	DF		ADF		PP		KPSS	
	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend
In TE	-0.8333	-3.2249	0.8186	0.0446**	0.9182	0.1654	-	-
In IE	-1.4866	-4.4066*	0.9644	0.0001*	0.6147	0.0327**	-	-
In EE	-0.7087	-4.5249*	0.8630	0.0091*	0.9295	0.4595	-	-
(DF,ADF,PP and KPSS at First Difference)								
Variables	DF		ADF		PP		KPSS	
	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend
In TE	-3.6214*	2.9654** *	0.0373**	-	0.0358*	0.1362	0.5000 *	0.5000*
In IE	-7.9020*	-6.6642	0.0001*	-	0.0114**	0.0036*	0.5000 *	0.5000*
In EE	- 3.2097**	- 3.1606** *	0.0110**	-	0.2625	0.7917	0.5000 *	0.5000*

(\*) , (\*\*) , (\*\*\*) denotes Significant at 1%, 5% and 10% respectively.  
 Note: DF: Dickey-Fuller GLS test statistic ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic PP: Phillips-Perron test statistic KPSS: Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic  
 Note: TE (اجمالي النفقات) , IE (النفقات الاستثمارية) , EE (النفقات التشغيلية)

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على:

\* بيانات وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كردستان/مديرية المالية العامة /شعبة الميلاكات،وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كردستان/[www.mof-krq.org](http://www.mof-krq.org) (\* (Manakov, 1974 ; Nicholson & Shain , 1964 ; Huang et al., 1998 ) يتبين من الجدول (5) ان كافة المتغيرات الموجودة في النموذج (اجمالي الانفاق - النفقات التشغيلية - النفقات الاستثمارية) تكون معنوية في الفرق الاول (First Difference) و عند مستوى الدلالة الاحصائية (٥%) ، وبذلك هذه النتيجة تدعم اجراء التكامل المشترك (Co-integration) في النموذج الخاص بموضوع الدراسة.

## ٢. العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة: Granger Causality Tests

تعد الدراسات السببية ( Causality Study ) في الوقت الحاضر من الادوات و الاختبارات الرئيسية في ايجاد العلاقة و تحديد اتجاه هذه العلاقة (one direction or two direction) بين المتغيرات في النموذج موضوع الدراسة. وهناك عدة مقاييس و اختبارات التي من خلالها يتم قياس الاتجاه و نوع العلاقة بين المتغيرات، الى جانب ذلك فإن اختيار طريقة اختبار السببية لا يؤثر على النتائج، طالما تحسب السلسلة الزمنية خصائص المتغيرات بشكل مناسب ، لكن حديثاً تحول الاهتمامات للنموذج (Granger Causality) باعتباره واحداً من الاختبارات الموثوقة والدقيقة في مجالات تحليل النشاط الاقتصادي (Risso et al., 2010 ; Brida et al., 2013; Monterubbianesi & Brida , 2010 )

بالإضافة إلى ذلك، هذه المنهجية (Granger Causality) سمحت لنا بالحصول على علاقة التكامل المشترك و إيجاد العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاثة وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالنفقات العامة بشقيها النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية للمدة ( ٢٠٠٧ - ٢٠١٣ )، ومن الممكن أن يتم تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاثة والتي تم ذكرها سابقاً وكما هو مبين في الجدول ادناه:

#### جدول رقم (٦)

يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات داخلية النموذج للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠١٣)

المتغيرات	مستوى المعنوية	حجم العلاقة	اختبار F
علاقة النفقات التشغيلية مع اجمالي النفقات	٠.٠٠٠	قوية جدا	٠.٠٠٠
علاقة النفقات الاستثمارية مع اجمالي النفقات	0.0187	متوسطة	21.666
علاقة النفقات التشغيلية مع النفقات الاستثمارية	٠.٠٠٠	قوية جدا	٠.٠٠٠

\* عدد المشاهدات ٧  
 \* مدة الدراسة ٢٠٠٧-٢٠١٣  
 \* الفترات الزمنية t-1

المصدر : من اعداد الباحثين اعتماداً على:

\* بيانات وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كردستان/مديرية المالية العامة /شعبة الميلاكات.

\* (Risso et al., 2010 ; Brida et al., 2013; Monterubbianesi & Brida , 2010 )

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن العلاقة السببية بين اجمالي النفقات و النفقات التشغيلية عالية جداً، لكن هذه العلاقة مع النفقات الاستثمارية ليس بمستوى المطلوب ، و جدير بالاشارة الى ان



هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث من أن التغيرات السياسية والاقتصادية في إقليم كردستان لها تأثيرات سلبية في زيادة ظاهرة النفقات العامة على العموم و النفقات التشغيلية على وجه الخصوص .

### ٣. تقدير النموذج القياسي : Estimation

اصبح من الواضح ان الأساس في كل البحوث التطبيقية هي العلاقة المفترضة بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة . ويستخدم النموذج القياسي الاقتصادي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلاً واحداً لا يساوي صفرأ (بوتلري راو وروجر ليروى ميلر ، ١٩٩٠: ١٤٠) وتحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بعدد من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي (هداية، ١٩٩٩: ٢٥):

$$Y = B_0 + B_1 X_{1t} + B_2 X_{2t}$$

حيث أن:

$B_0, B_1, B_2$  = المعالم (Coefficients).

$Y$  = المتغير التابع (النفقات الاجمالية)

$X_1, X_2$  = المتغيرات المستقلة ( $X_1$  هي النفقات التشغيلية ،  $X_2$  هي النفقات الاستثمارية)

$t$  = الفترات الزمنية ( ٢٠٠٧ - ٢٠١٣ )

وهناك عدة أنواع من الدوال التي تعتمد على محددات مختلفة للنظرية الاقتصادية التي تستخدم الاقتصاد القياسي التطبيقي والأبحاث الاحصائية. وفيما يتعلق بهذه الدراسة قامت بتحسين صيغة التوصيف وفقا لما تشترطه النظرية والتحول الى الصيغة (اللوغارتمية المزدوجة) لتحقيق معنوية احصائية واقتصادية وقياسية والتي تعتبر من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة وإشارة) المعلمات المقدرة، وخالية من المشاكل القياسية ولها معنوية احصائية جيدة. من أجل توضيح هذا المعلمات المقدرة الخاصة بموضوع دراسة نستعرض ونعتمد على القيم الواردة في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7)

يبين نتائج تقدير معاملات المقدرة باستخدام نماذج (OLS) و (VAR)

Regressors	Coefficient	p.value	T-Ratio	Standard Error
Constant	0.6431	[0.000]	29.3764	0.0218
(النفقات الاستثمارية) IE	0.3131	[0.000]	52.9104	0.0059
(النفقات التشغيلية) EE	0.6846	[0.000]	111.706	0.0061

(\*) , (\*\*) , (\*\*\*) denotes Significance at 1%, 5% and 10% respectively.

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على:

\* بيانات الموازنات العامة للاقليم كردستان من الموقع الرسمي الالكتروني للبرلمان .  
\* (Burke , 2010 & Hutcheson, 2011 )

من الجدول اعلاه يتبين لنا ان كلا من النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية تؤثر تأثيرا إيجابيا على اجمالي الانفاق و بدلالة إحصائية (0.000) وهي اقل من قيمة P-Value (0.05) و بذلك توجد علاقة ارتباط قوية و موجبة بين كل من النفقات التشغيلية و الاستثمارية مع اجمالي الانفاق. على الرغم من الآثار التي تختلف باختلاف المتغيرين، لكن تعتبر كل المتغيرات ذات اهمية عالية.

كذلك تبين لنا من خلال الجدول رقم (٧) ايضا أن العلاقة قوية بين اجمالي النفقات و النفقات التشغيلية لكن هذه العلاقة مع النفقات الاستثمارية ليس بمستوى المطلوب أي أن زيادة مقدارها واحد في المئة (١%) في النفقات التشغيلية يزيد من اجمالي الانفاق بنسبة (٠.٦٨%) ، بينما زيادة بنسبة (١%) في النفقات الاستثمارية تزيد اجمالي الانفاق بنسبة (٠.٣٢%). هذه النتائج تتفق مع توقعاتنا بخصوص واقع الاقتصاد الآن في اقليم كردستان .

٤. الاختبارات التشخيصية : Diagnostic tests

لكي تكون تقدير معاملات النموذج أكثر دقة فقد استخدمت هذه الدراسة عدة اختبارات تشخيصية ، بما في ذلك اختبارات (عدم التجانس - الارتباط الذاتي - شكل الدالة - مستوى الخطأ النموذجي)، والجدول رقم (٨) يبين قيم و دلالة المعنوية لبعض هذه الاختبارات .

جدول رقم (٨)

يبين نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الميزانية العامة للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠١٣)

Diagnostic Test				
Test statistics:	Value	Test statistics:	Value	المشاكل القياسية
Akaike info criterion	- 9.480627	S.D. dependent var	0.3042	لا يوجد
Schwarz criterion	- 9.503808	Mean dependent var	9.3443	لا يوجد
Log likelihood	36.18219	Hannan-Quinn criter	-9.7671	لا يوجد
R-Squared	0.99	F- statistic	83672[0.000]	لا يوجد
Adjusted R <sup>2</sup>	0.99	S.E of regression	0.0018	مقبولة و مناسبة
Number of observation	7	DW-statistic	2.75	لا يوجد

**Notes:** t-value and p-value for diagnostic test denote Significant at 1%, 5% and 10% respectively.

الجدول رقم (8) يبين ان قيمة الخطأ المعياري (Standard Error) في النموذج المقدر في ادنى مستواه ويساوي (0.0018)، وايضا يتبين من الجدول اعلاه فان معامل التحديد تبلغ (R<sup>2</sup>=0.99) وهذا يعني ان المتغيرين المستقلين (النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية) يفسر حوالي (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (اجمالي الانفاق)، وبما ان قيمة (F) الجدولية و بدلالة إحصائية (0.000) وهي اقل من قيمة P-Value (0.05) لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. أي ان هناك علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ويضاف الى ذلك، فان حجم واطار المعلمات المقدره متطابقة مع النظرية الاقتصادية وليس هناك دليل على الارتباط الذاتي.

وعلى ضوء ما ذكر في اعلاه يمكن القول بأن التقديرات قد اجتازت كل الاختبارات الاحصائية (t، F، S.E، R<sup>2</sup>) وتتطابق مع المنطق الاقتصادي ولا توجد مشاكل القياسية وهذا دليل على وجود علاقة قوية ما بين المؤشرات الاحصائية لنموذج المقدر.

### 5: التنبؤ: Forecasting

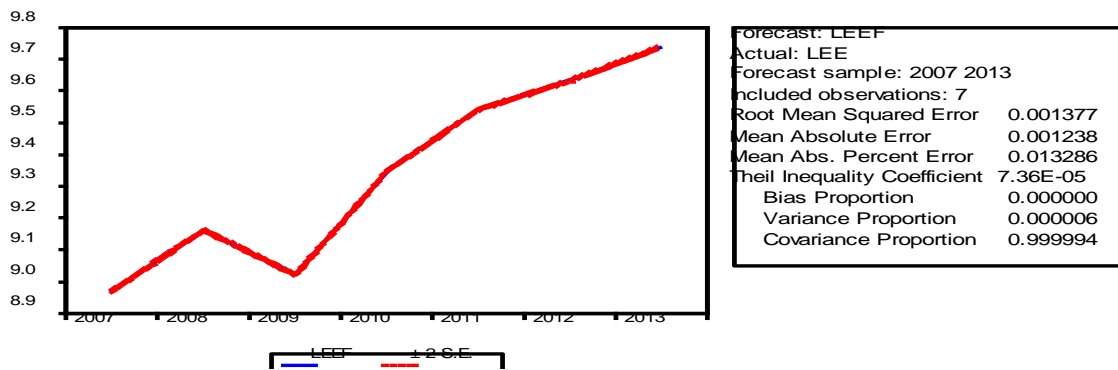
لا يوجد من يعترض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل و التعرف عليه مسبقا قبل قدومه وعلى مختلف المستويات (الكلية و الجزئية) و في مختلف المجالات الاقتصادية و لمختلف المدد القصيرة

و المتوسطة و الطويلة، عليه يتم في هذه المرحلة اعداد تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة كاجمالي الانفاق بشقيها التشغيلية و الاستثمارية(بخيت و فتح الله، ٢٠٠٤: ٢٥). فقد تمت الاعتماد على نتائج الواردة في الجدول (9) و الشكل البياني (١) الذي يوضح لنا تقديرات مستقبلية للمتغيرات ثلاثة(اجمالي الانفاق - الانفاق التشغيلي - الانفاق الاستثماري) في الدراسة وكالاتي:-

جدول رقم (9)

يبين التنبؤء بحجم الميزانية العامة للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠١٣)

Variables	Coefficient ( Current Value)	Coefficient ( Future Value)
Constant	7.6089	7.6089
TE(-1)	0.0409	0.0404
TE(-2)	0.0097	0.0096
IE(-1)	0.0176	-
IE(-2)	0.0063	-
OE(-1)	0.0661	-
OE(-2)	0.0138	-

$$LEE = C(1,1)*LEE(-1) + C(1,2)*LEE(-2) + C(1,3)*LEEF(-1) + C(1,4)*LEEF(-2) + C(1,5)*LIE(-1) + C(1,6)*LIE(-2) + C(1,7)*LTE(-1) + C(1,8)*LTE(-2) + C(1,9).$$


الشكل رقم (١): يبين حجم المعلمات المقدرة مستقبلا للمتغيرات الثلاثة اعتمادا على بيانات النفقات العامة للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

## الاستنتاجات و المقترحات

### اولا: الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:-

1. يظهر من خلال الدراسة وجود تذبذباً (ارتفاعاً وانخفاضاً) حاداً في حجم الموازنة العامة ( الإيرادات العامة و النفقات العامة) في اقليم كردستان ضمن السنوات الدراسة، وان العجز بدأت بتزايد في السنوات الاخيرة والذي يعود الى عدم استقرار في الاوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاسها على موازنة العراق و الاقليم وكذلك عدم استقرار الظروف الامنية و السياسية الداخلية و الاقليمية، لأن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من (95%) من مصادر تمويل الموازنة وبما أن هذه الإيرادات متذبذبة و غير مستقرة نتيجة تأثرها بتقلبات اسعار النفط عالمياً.
2. يظهر من خلال الدراسة بأن اقتصاد الأقليم الكوردستاني يعاني من مشكلة زيادة النفقات التشغيلية نظراً لزيادة حجم الرواتب و التعويضات لاعداد الكبيرة من الموظفين التي تتجاوز اكثر من مليون موظف (وان غالبية السكان من العوائل تعتمد على الوظيفة الحكومية في تلبية احتياجاتها لقلة فرص العمل خارج القطاع العام). ومن الجدير، وعلى رغم من ان النفقات التشغيلية تشكل تقريبا (70%) من اجمالي النفقات وهي نسبة كبيرة و غير مقبولة لانه في معظم الحالات (كحالة اقتصاد كردستان) فأن النفقات التشغيلية تعتبر نفقات غير انتاجية ولا تؤدي الى الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي و تكوين الدخل القومي وتراكم الرأس المال ، اضافة الى ذلك انها لن تساهم في تلبية جزء كبير من الاحتياجات المحلية .
3. يظهر من خلال الدراسة غياب الشعور بالمسؤولية و ظهور الفساد المالي و الاداري وان النفقات الاستثمارية في موازنة اقليم كردستان لم تكن بالمستوى المطلوب والتي تشكل تقريبا (30%) من اجمالي النفقات وهي نسبة قليلة لدعم البنية التحتية ودعم مسيرة التطور الاقتصادي في الأقليم .
4. يظهر من خلال الدراسة ايضا وجود فجوة كبيرة بين النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية . اضافة الى ذلك فان الدراسة توصلت الى حقيقة مهمة وهي ان الزيادات التي حصلت في كل من النفقات العامة وبالتالي النفقات التشغيلية التي شهدتها الاقتصاد الكوردستاني والذي يرافقه التضخم و انخفاض في قيمة الدينار العراقي هذا يعني ان تلك الزيادات هي ظاهرية وليست حقيقية.
5. أظهرت التحليلات التي تضمنها البحث أن العلاقة السببية بين اجمالي النفقات و النفقات التشغيلية عالية جداً، لكن هذه العلاقة مع النفقات الاستثمارية ليس بمستوى المطلوب. وان مستوى هذه العلاقة في الحالة الاولى بلغت (68%) بينما في الحالة الثانية بلغت فقط (32%). اضافة الى ذلك أن نتائج هذه التحليل تتفق مع فرضية البحث من أن التغيرات السياسية والاقتصادية في اقليم كردستان لها تأثيرات سلبية على زيادة ظاهرة النفقات العامة على العموم و النفقات التشغيلية على وجه الخصوص .

٦. أظهر التحليل ايضا ان تقدير دالة الانفاق العام اجتازت كل الاختبارات الاحصائية المتمثلة بـ (t، F، S.E، D.W) وتتطابق مع المنطق الاقتصادي، وان قيمة معامل التفسير ( $R^2$ ) قد بلغت (٠.٩٩). وهذا يعنى ان هناك علاقة قوية متبادلة بين المتغير التابع المتمثل بـ (النفقات العامة) و المتغير المستقل المتمثل بـ (النفقات التشغيلية) ضمن دائرة قانون فاجنر التي اختيرت في هذه الدراسة .

### ثانيا: المقترحات :

في ضوء الاستنتاجات من الممكن وضع المقترحات الاتية امام الحكومة و السلطات المختصة و كمايلي:

١. يجب على حكومة الاقليم الاهتمام بتقليل حصة النفقات التشغيلية من اجمالي النفقات و ترشيدها عن طريق تشجيع الموظفين والمنتسبين في القطاع العام على الانتقال الى القطاع الخاص، وذلك بهدف تقليص الحجم الكلي للاجور و التعويضات الموظفين الى تشكل العبء الاكبر على الموازنة، وفي الوقت نفسه تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعلية في تقليل العبء على موازنة الحكومة عن طريق زيادة الاستثمار في القطاعات الخدمية مثل (الصحة - التربية - النقل) وبعض المجالات الضرورية الاخرى .

٢. يجب على حكومة الاقليم الاهتمام بزيادة حصة النفقات الاستثمارية الحقيقية لدعم القطاعات المنتجة مثل القطاعات الزراعية والصناعية و السياحية وذلك من خلال التدخل الحكومي الجاد لاتباع السياسات المالية المناسبة و متوازنة لحماية وتطوير المنتجات المحلية لضمان الاستفادة من الموارد الطبيعية وبشكل عقلاني وتوفير فرص استخدام الموارد العاطلة من اجل رفع حجم و كفاءة النفقات الاستثمارية سواء كانت الحكومية او القطاع الخاص .

٣. ضرورة العمل على رفع مستوى كفاءات و مهارات وتطوير اداء العاملين في القطاع العام من اجل رفع انتاجية النفقات التشغيلية من جهة ، و اهتمام بخلق فرص العمل خارج القطاع العام من اجل تقليل مستوى و حجم النفقات التشغيلية غير انتاجية من جهة ثانية وذلك لما له من دور حيوي وديناميكي في الحد من ظاهرة تزايد النفقات العامة والتخلص من عجز الميزانية .

٤. ضرورة العمل على زيادة ايرادات اقليم كردستان و الاهتمام بخلق مصادر أخرى للإيرادات (غيرنפטية) وتنويعها لدعم النفقات العامة و تقليل العجز في حجم الموازنة العامة، وذلك عن طريق رفع نسب الإيرادات الضريبية من اجمالي الإيرادات العامة من جهة، و تفعيل دور القطاعات الانتاجية من جهة اخرى، بحيث يتم استخدام الإيرادات الضريبية و عوائد القطاعات الانتاجية في دعم الاستقرار اكثر في الموازنة و تقريب الفوارق غير المرغوبة بين النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية.

## المصادر و المراجع

١. أحمد زهير شامية و خالد الخطيب ،المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،١٩٩٧.
- ٢.الويس عبوش هداية ، أستهلاك الخضروات في أقطار مجلس التعاون العربي والعوامل المؤثرة فيه، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والأقتصاد ، قسم الأقتصاد، جامعة الموصل ، ١٩٩٩.
- ٣.باهر محمد عتلم ،المالية العامة أدواتها الفنية و أثارها الاقتصادية، الطبعة الخامسة، مكتبة الاداب، مصر، ١٩٩٨.
٤. حسين على بخيت و سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الاردن ، بدون تأريخ .
٥. بوتلري راو وروجر ليروي ميلر ، ترجمة: أموري هادي كاظم وسعيد علي هادي ، القياس الاقتصادي التطبيقي ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٩٠.
- ٦.حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان مطبوعات الجامعة،الجزائر،١٩٩٥.
- ٧.حسن عوضة ،المالية العامة ، دار النهضة العربية ،بيروت ، ١٩٧٨.
- ٨.خالد شحادة الخطيب ، واحمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، دار الوائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧.
٩. د.خالد حيدر ، دنرمين معروف و فيصل علي، دراسة حول الاصلاح فى الموازنة العامة للاقليم كوردستان ،مطبعة بينايى ، السليمانية، ٢٠١٤ .
- ١٠.عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي ، اقتصاديات المالية العامة، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر، الموصل،١٩٨٨.
- ١١.د.عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد،الاقتصاديات المالية العامة،الطبعة الثانية،القاهرة،١٩٩٦ .
- ١٢.عادل احمد حشيش ،اساسيات المالية ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت،١٩٩٢.
- ١٣.ظاهر الجنابي، علم المالية العامة و التشريع المالي، الطبعة الثالثة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.
- ١٤.فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى،الكتب الحديث للنشر و التوزيع،عمان، ٢٠٠٨ .
- ١٥.صباح صابر محمد خوشناو، الموازنة دراسة تحليلية العامة فى العراق مع إشارة الى إقليم كوردستان العراق، السليمانية،٢٠١٢.
- ١٦.محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام ، مبادئ المالية العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
- ١٧.محمد جمال ذ نبيات، المالية العامة والتشريع المالي ، الطبعة الأولى ، الناشر الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

١٨. محمد عباس محرزى ، اقتصاديات المالية العامة، ديوان مطبوعات الجامعة، الساحة المركزية بن عنكون الجزائر، ٢٠٠٣.
١٩. منير الحمش، تداعيات السياسة المالية الانكماشية على مستوى الفقر (حالة سوريا، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثامن للجمعية العربية للبحوث لاقتصادية ، الرباط، ٢٠٠٨.
٢٠. محمد طاقة و هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ٢٠١٠.
٢١. وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كردستان/مديرية المالية العامة /شعبة الميالكات، وزارة المالية و الاقتصاد في حكومة اقليم كردستان/ [www.mof-krq.org](http://www.mof-krq.org)
٢٢. حكومة اقليم كردستان \ برلمان كردستان. [www.perleman.org](http://www.perleman.org)
2٣. Bird. R.M.(1 97 1) ".Wagner law of Expanding state", Public Finance ,Vol.26, No.1.ppl2.
2٤. Brida, J. G., Pereyra, J. S., Pulina, M., & Such Devesa, M. J. (2013). Causality between Tourism and Long-term Economic Growth: a Critical Review of the Econometric Literature: une révision critique de la littérature économétrique. *Innovar*, 23(47), 53-64.
2٥. Burke .O (2010). More notes for Least Squares. Department of Statistics, 1 South Parks Road, Oxford University.
2٦. Huang, N. E., Shen, Z., Long, S. R., Wu, M. C., Shih, H. H., Zheng, Q., ... & Liu, H. H. (1998, March). The empirical mode decomposition and the Hilbert spectrum for nonlinear and non-stationary time series analysis. In *Proceedings of the Royal Society of London A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences* (Vol. 454, No. 1971, pp. 903-995). The Royal Society.
٢٧. Hutcheson, G. D. (2011). Ordinary Least-Squares Regression. In L. Moutinho and G. D. Hutcheson, *The SAGE Dictionary of Quantitative Management Research*: 224-228.
2٨. Monterubbianesi, P. D., & Brida, J. G. (2010). Causality between economic growth and tourism expansion: empirical evidence from some Colombian regions. *Journal of Tourism Challenges and Trends*, (3.1), 153-164.



29. Manakov, S. V. (1974). On the theory of two-dimensional stationary self-focusing of electromagnetic waves. *Soviet Physics-JETP*, 38(2), 248-253.
30. Nicholson, R. S., & Shain, I. (1964). Theory of stationary electrode polarography. Single scan and cyclic methods applied to reversible, irreversible, and kinetic systems. *Analytical Chemistry*, 36(4), 706-723.
31. Risso, W. A., Barquet, A., & Brida, J. G. (2010). Causality between economic growth and tourism expansion: empirical evidence from Trentino-Alto Adige. *Tourismos: An International Multidisciplinary Journal of Tourism*, 5(2), 87-98.

### الملاحق

Table 1: Squared multiple correlation

Variable	Loadings	Communality	Uniqueness
LTE	1.000000	1.000000	0.000000
LIE	0.961983	0.925411	0.074589
LEE	0.991588	0.983247	0.016753
* Sample size (2007-2013)			
* Included observations: 7			

Table 2: Test for Equality of Means between Series

Method	Value	Probability	d.f and Count
Anova F-test	27.52318	0.0000	2
Welch F-test	25.59603	0.0000	18
<b>Analysis of Variance</b>	<b>Sum of Sq.</b>	<b>Mean Sq.</b>	<b>20</b>
Between	5.282601	2.641301	2
Within	1.727395	0.095966	18
<b>Variables</b>	<b>Std. Dev.</b>	<b>Std. Err. Of Mean</b>	<b>20</b>
LTE	0.304227	0.114987	7
LIE	0.317910	0.120159	7
LEE	0.307048	0.116053	7

All				<b>21</b>
* Sample size (2007-2013)				
* Included observations: 35				

Diagram 1: Autocorrelation and Partial Correlation at level

Autocorrelation	Partial Correlation	Q-			
		AC	PAC	Stat	Prob
		0.53	0.53	3.000	0.08
.  **** .	.  **** .	1	5	5	2 3
		0.24	0.05	3.749	0.15
.  ** .	.  .	2	4	9	4 3
		0.23	0.47	4.596	0.20
. **  .	. ****  .	3	2	6	1 4
		0.45	0.23	8.979	0.06
. ****  .	. **  .	4	7	5	3 2
		0.32	0.27	12.26	0.03
. **  .	.  ** .	5	3	4	9 1
		0.26	0.21	16.74	0.01
. **  .	. **  .	6	7	5	4 0

Diagram 2: Autocorrelation and Partial Correlation at first difference

Autocorrelation	Partial Correlation	Q-			
		AC	PAC	Stat	Prob
. ****  .	. ****  .	1	-	-	2.214 0.13

				0.48	0.48	9	7
				0	0		
				-	-		
				0.12	0.46	2.405	0.30
.	*		.	**		.	**
.	*		.	**		.	**
				0.09	0.36	2.535	0.46
.	*		.	**		.	**
.	*		.	**		.	**
				0.02	0.30	2.554	0.63
.	*		.	**		.	**
.	*		.	**		.	**
				0.01	0.26	2.562	0.76
.	*		.	**		.	**
.	*		.	**		.	**

Diagram 3: Autocorrelation and Partial Correlation at second difference

Autocorrelation	Partial	Q-				
n	Correlation	AC	PAC	Stat	Prob	
				-	-	
		0.55	0.55	2.722	0.09	
.	****		.	****		.
.	****		.	****		.
		0.04	0.51	2.742	0.25	
.		.	.	****		.
.		.	.	****		.
		0.13	0.37	3.039	0.38	
.	*	.	.	**		.
.	*	.	.	**		.
		0.03	0.31	3.073	0.54	
.		.	.	**		.
.		.	.	**		.

Diagram 4: Correlations are asymptotically consistent approximations

LTE,LIE(-i)	LTE,LIE(+i)	i	lag	lead
.	.		0.962	0.962
*****	*****	0	0	0
.	.		0.382	0.430
**** .	**** .	1	2	4
.	.		0.177	0.342
** .	** .	2	7	4
.	.		-	-
.	.		0.189	0.198
** .	** .	3	2	6
.	.		-	-
.	.		0.425	0.395
**** .	**** .	4	0	4
.	.		-	-
.	.		0.217	0.307
** .	** .	5	3	6

الشكل البياني للمتغيرات الداخلة في النموذج

